○ التخطيط ؛ اذ تبين الدراسة المبالغ اللازمة للتخطيط التي تغطي، على الاقل، تكاليف تشييد الطرق، وامدادات المياه والكهرباء، والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، مثل المدارس والخدمات الصحية والادراة العامة والخاصة. وتستلهم الدراسة، في هذا المجال، اسقاطات دولية، وتشير الى ان نسبة رأس المال المخصص هو بنسبة ١١٠٠ دولار لكل فرد في تركيا، و ١٩٠٠ دولار لكل فرد في ايرلندا، و ٥٣٦٠ دولاراً لكل فرد في النرويج. وأوضح ان هذا المعطى يختلف باختلاف نسبة الدخل القومي الصافي لكل فرد، الذي هو ٣٦٠ دولاراً في تركيا، و ١٦٧٢ دولاراً في ايرلندا، و ٣٣٦٤ دولاراً في النرويج. وتفترض الدراسة انه في حال اعتبار ان المستوى الاقتصادي للدولة الفلسطينية هو بمستوى ايرلندا ذاته، فان تكاليف التخطيط لمليون لاجيء فلسطيني هو ١,٩ مليار دولار.

○ وتذهب الدراسة الى تقدير المبلغ اللازم، من أجل ايجاد مركز عمل لفرد واحد، بعشرة الاف دولار؛ وهذا ما يفسر انه من اجل خلق مئة الف فرصة عمل جديدة، ينبغي توفير مليار دولار[١٩].

○ وتخمّن الدراسة ان البنى الاقتصادية التحتية للدولة الفلسطينية قد تمتص نسبة ٥٠ الى ٦٠ بالمئة من التكاليف الاجمالية للتخطيط، وتقدرها بحدود ١٠١٠ ملايين دولار.

○ وفي ما يخص تحديث الزراعة وما يستلزمه ذلك من ادخال رؤوس اموال ومواد كيماوية والآت، وزيادة رقعة المساحة المزروعة، وتعميم الري، واستثمار امكانات وادي الاردن، فان ذلك كله يتطلب رصد مبلغ، من مليار الى ملياري دولار.

○ وهكذا، فان مبلغ الاستثمار الشامل اللازم في المرحلة التأسيسية الاولى للدولة الفلسطينية المستقلة، يتراوح بين خمسة وسبعة مليارات دولار.

○ ضمن هذا الاطار، تفرد الدراسة مكاناً خاصاً لما تسميه «توازن الموارد البشرية والطبيعية»؛ اذ تؤكد ان الدولة الفلسطينية، في حال قيامها، سوف تكون قابلة للحياة، بمعنى انها سوف تقوم بخلق توازن بين مواردها البشرية والطبيعية، ودفع العائد بالنسبة الى الفرد (per capita) الى مستوى قريب من مستوياته في الدول الاخرى، أي انتاج مواد قابلة للتصدير، بحيث تكون قادرة على تأمين احتياجاتها من الخارج.

○ سوف تتمكن الدولة الفلسطينية من تطوير هياكلها الاقتصادية الخاصة، وتأمين مواردها البشرية والمادية الضرورية، وتأمين تطور منسجم مع امكانات وتطلعات شعبها[٢٠].

○ ومن البديهي، ان هذه الدولة لن تكون منعزلة عن جوراها الاقليمي؛ في المقابل، فان أحد الشروط الجوهرية لقابليتها على الحياة، سوف يتمثل في مدى انفتاحها على الاسواق العربية.

وقام اميل نخلة بدراسة امكانية التنمية الاقتصادية في الدولة الفلسطينية المقبلة، انطلاقاً من الطاقات البشرية، والطبيعية، الفلسطينية الحالية[٢١]. وقد جاء تصور نخلة هذا، نتيجة عدم اقتناعه بامكان حصول أي تغيير ايجابي في الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار الاحتلال الاسرائيلي، فكتب: «لا يمكن ان نتوقع أي تنمية حقيقية في ظل الاحتلال؛ فالتقدم ممكن، فقط، عندما يستبدل نظام الاحتلال بنظام جديد»[٢٢].

ويشارك نخلة في هذه القناعة، يوسف صايغ، الذي أكد ان المهام الرئيسة لمؤسسات وهيئات التنمية الفلسطينية هي خلق الاطر التي تساعد المجتمع الفلسطيني على الصيرورة والصمود